١ ـ النموذج الذي ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد وفقاً للتفسير الاسرائيلي للنصوص التي اتسمت بالعمومية والغموض الشديدين، ويتلخص على النحو التالي: انه ادارة ذاتية (Self-rule) للسكان وليس للأرض، ويستثنى منها اليهود الذين يعيشون في تلك المناطق، وتحتفظ سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمهام الأمن الداخلي والخارجي والسيطرة على المياه وأراضي الدولة والجمارك، وما عدا ذلك يخضع لسلطة الادارة الذاتية، وتتجمع قوات الجيش الاسرائيلي في مناطق محدّدة للقيام بأعمال روتينية محدّدة تمليها مهام الأمن، والقيام بأعمال الدفاع الأولية في مواجهة الهجوم. وتمتد فترة الادارة الذاتية ما بين ثلاث وخمس سنوات يجرى التفاوض بعدها على مستقبل الارض المحتلة. ويمكن حصر نقاط الاختلاف بين مصر واسرائيل في النقاط الست التالية:

اولاً: مهمة مجلس الحكم الذاتي ادارية فقط، وهو يتألف من ١٢ الى ١٥ عضواً، بينما طالبت مصر ان يضم مئة عضو وان تكون له صلاحيات تشريعية.

ثانياً: اسرائيل أصرّت على ان الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض، بينما طالبت مصر بالحكم الذاتي الكامل.

ثالثاً: تبقى السيطرة بيد الحكم العسكري، وتحدّد سلفاً صلاحيات مجلس الحكم الذاتي. بينما طالبت مصر بالغاء الحكم العسكري، ونقل السلطة الى مجلس الحكم الذاتي الذي تبقى صلاحياته بدون تحديد.

رابعاً: اقترحت اسرائيل سيطرة مشتركة على المياه وأراضي الدولة، والاحتفاظ بالسيطرة في مجالات هجرة السكان العرب واليهود، واقترحت مصر اشراف مجلس الحكم الذاتي على مسألة الهجرة.

خامساً: أخرجت اسرائيل سكان القدس الشرقية من دائرة الحكم الذاتي، بينما طالبت مصر باشراكهم.

سادساً: لاسرائيل حرية تحريك قواتها العسكرية في الضفة والقطاع، أمّا مصر فقد اشترطت موافقة الحكم الذاتي المسبقة على هذه التحرّكات العسكرية.

وبالطبع استهدفت اسرائيل، من خلال اصرارها على تفسير الحكم الذاتي بهذا الشكل، في تحقيق أهداف عدّة، أهمها: الادعاء ان هذه هي التسوية الوحيدة المعترف بها دولياً للمسألة الفلسطينية؛ واضفاء الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي واستمراره خلال فترة الحكم الذاتي؛ كما تستطيع اسرائيل ان تؤخر البحث في مصير المناطق المحتلة الى أبعد أمد ممكن، وان تعمل على تحسين صورتها دولياً، من دون ان تتنازل عن أحلام اقامة اسرائيل الكبرى[٦].

٢ ـ حكم ذاتي شامل، وهو يختلف عن النموذج السابق في التالي: ادارة ذاتية موسّعة للفلسطينيين قد تتضمّن نشيداً وطنياً وعلماً، بدون أية مقومات حقيقية للسيادة الوطنية؛ والسيطرة على أراضي الدولة خارج نطاق مناطق تواجد قوات الجيش الاسرائيلي والمستوطنات؛ وسيطرة مشتركة في مجالات المياه والجمارك والهجرة؛ وربما تصبح اتفاقية الحكم الذاتي ذاتها مصدراً للسلطات.

٣ ـ حكم ذاتي من طرف واحد أي ان تقوم اسرائيل من تلقاء نفسها، وبدون التفاوض مع العرب، بسحب مؤسساتها الادارية والخدمية من بعض المناطق، والسماح للفلسطينيين باقامة مؤسساتهم الخاصة البديلة، بينما تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق التدخل العسكري واعادة الامور الى